القوة من المنظور الاقتصادى والمالى

يتكون النظام الاقتصادى فى صورته المبسطة من وحدات إنتاجية، ووحدات استهلاكية ، تشمل الوحدات الإنتاجية المنشآت التى تقوم بشراء واستئجار موارد الإنتاج أو خدماتها لإنتاج وبيع السلع والخدمات المختلفة، وقد تأخذ المشروعات عدة أشكال مثل الشركات المملوكة بالكامل للدولة، أو الشركات والمؤسسات العامة التى قد يشارك فيها القطاع الخاص أو الشركات المساهمة، أو الفردية، أو التضامنية أو شركات التوصية. تتضمن الوحدات الاستهلاكية كافة الأفراد والأسر التى يتكون منها الاقتصاد والتى تمتلك بدورها الموارد الإنتاجية. فى سوق السلع والخدمات الاستهلاكية تقوم الوحدات الاستهلاكية بشراء السلع والخدمات التى تنتجها الوحدات الإنتاجية . تشكل أسعار السلع والخدمات الحلقة التى تربط بين البائعين والمشترين، كما أن قيمة تيار هذه السلع والخدمات تساوى عادة تيار النقود. أما فى سوق الموارد الإنتاجية ، فيتدفق تيار خدمات الموارد من الوحدات الاستهلاكية إلى الوحدات الإنتاجية فى صورة عمل (عمال وإداريين . . إلخ) وفى صورة رأس المال. فى الاتجاه العكسى يتمثل النقود التى تدفع فى صورة أجور، وفوائد رأس المال المستثمر ، وأرباح. من التحليل السابق يتضح أن تداول النقود يتم بصفة دائمة بين الوحدات الإنتاجية والوحدات الاستهلاكية، فعملية بيع السلع والخدمات توفر النقود لدى المنشآت الإنتاجية لغرض شراء خدمات الموارد، كما أن عملية بيع أو تأجير خدمات الموارد توفر النقود لغرض شراء السلع والخدمات الاستهلاكية.

إذ أنحينا سياسة الاحتكار، فإنه لا يوجد منشأ واحد فقط لإنتاج سلعة معينة، وعليه تمثل المنافسة نقطة البداية فى الاقتصاد ، يمكن تمثيل المنافسة بالصراع المسلح ولكن بدون إراقة دماء ، وبنتيجة قد تصل إما إلى الإفلاس، أو الازدهار والتوسع، أو اقتسام السوق بين وحدات الإنتاج المختلفة. تعنى قوة منظومة الاقتصاد والمال، إيجاد فرص عمل مما يؤدى إلى تقليص الآثار السلبية - اجتماعياً ونفسياً واقتصادياً - للبطالة، كما تعنى رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع ومزيداً من الخدمات والبنية

الأساسية، والاستقلالية وعدم التبعية. إن اكتساب قوة رأس المال والاقتصاد الراسخ يؤدى إلى تكوين عناصر القوى الأخرى مثل القوة العسكرية، وقوة التكنولوچيا والمعرفة ، وأداه جيدة للضغط السياسى من خلال تقديم المنح والقروض والسلع بغرض فرض الإرادة والهيمنة بعد ذلك.

نشأت النظريات الاقتصادية من كيفية تصرف الإنسان فى مواجهة مشكلة الندرة، وفى استجابته للتغيير . لما كانت الموارد الإنتاجية التى تستخدم فى إنتاج السلع محدودة ، فإن السلع والخدمات تعتبر أيضاً محدودة، وعلى العكس من ذلك فإن رغبات الإنسان واحتياجاته الأساسية والترفيهية غير محدودة. كل هذه الحقائق تصنع عنصرين أساسيين فى علم الاقتصاد وهما الندرة Scarcity ، والاختيار Choice، والندرة هى اصطلاح يستخدمه الاقتصاديون لإيضاح أن رغبة الإنسان فى شىء ما تفوق المتاح منه فى الطبيعة ، لذا فإن الإنسان فى صراع دائم مع الطبيعة لإشباع حاجته. إن الندرة تفرض قيوداً على قدراتنا، ولكن يمكن استخدام مهارات الإنسان فى إنتاج سلع اقتصادية، فالطاقة البشرية تعد دائماً أحد مقومات إنتاج السلع الاقتصادية . الاقتصاد كما بين رائد الاقتصاد الحديث جون كينز :« وسيلة أكثر منه نظاماً ، أنه جهاز يعتمد على العقل، وأسلوب فنى يستند إلى التفكير الذى يمكن صاحبه من استخلاص نتائج صحيحة».

إن الآثار التى تنتج عن إصدار قرارات لتغيير الظروف القائمة تلعب دوراً أساسياً فى كل من الفكر والسلوك الاقتصادى ، ويشير الاقتصاديون إلى مثل هذه القرارات بأنها قرارات حديه Marginal Decision . إن الاختيارات الحدية تشمل كل الآثار الناتجة عن الإضافات الصافية أوالنقص الصافى فى مستوى الظروف القائمة. تؤدى القرارات الاقتصادية غالباً إلى آثار ثانوية بالإضافة إلى الآثار المباشرة، والقرار الجيد يكمن فى الأخذ فى الاعتبار الآثار الثانوية أو ما يسمى بالآثار غير المباشرة، أو التأثير الجانبى Side Effect للقرار والذى قد يؤثر بالسلب أو بالإيجاب على اتخاذ القرارات. هناك حقيقة فى الاقتصاد تقول : ان اختيار فعل شىء يعنى فى نفس الوقت اختيار عدم فعل شىء آخر، وعليه فإن اتخاذ القرارات فى عالم الواقع يتأثر

بتكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost من منطلق أن ترجيح اختيار ما يتغير عكسياً مع تكلفته بالنسبة لمتخذ القرار، كمثل الارتباط الإيجابى مع الفائدة العائدة منه.

يعتبر إجمالى الناتج القومى Gross National Product هو مقياس للنبض الاقتصادى للدولة. والناتج القومى الإجمالى هو القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التى انتجتها الدولة خلال فترة زمنية محددة وهى سنة فى العادة. أن المقصود بالسلعة النهائية ، السلعة التى بين يدى مستخدمها النهائى، والقيمة السوقية للمنتج النهائى هى الكمية المضافة لقيمة السلعة فى كل مرحلة من مراحل الإنتاج، من أجور عمال ومصروفات إدارية ، وأرباح رأسمالية. إن الناتج القومى الإجمالى هو مقياس للإنتاج الجارى، وعلى ذلك فإن تبادل السلع أو الأصول التى تم إنتاجها خلال فترات زمنية سابقة لا تدخل فى حساب إجمالى الناتج القومى الجارى. هناك طريقتان لحساب إجمالى الناتج القومى أولهما عن طريق جمع كل ما ينفق على السلع والخدمات المشتراه، والطريقة الثانية من خلال حساب تكاليف إنتاج وعرض تلك السلع والخدمات.

يؤدى خفض أسعار صرف العملات إلى تعديل أسعار السلع والقوى الشرائية بين الدول. أن خفض سعر العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى ينتج عنه عادة زيادة حجم التصدير للانخفاض النسبى السلع المصدرة، مع انكماش فى حجم الاستيراد للارتفاع النسبى للسلع المستوردة مما يؤدى إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية لانخفاض أسعارها بالنسبة لمثيلاتها المستوردة . فى النهاية يتسبب هذا التحول إلى تحسين الميزان التجارى Balance of Trade وبالتالى تحسين الوضع المالى للدولة. فى التطبيق الفعلى لكثير من حالات تغيير سعر العملة وجد أنه ليس بالضرورة أن تتأثر أسعار المنتجات المحلية على المدى القريب. كمثال على ذلك ، اتجاه نظرية السعر للسوق Pricing - to -Market (PTM) والتى تصف سياسة مصدرى السلع والمنتجات والذين يواجهون مشكلة ارتفاع عملة بلادهم، بتخفيض هامش ربحهم من أجل الحفاظ على أسعار منتجاتهم بعملات الدول الأخرى كبديل للخروج من

دائرة التنافس . بالمثل فإن نظرية التسعير بالعملة المحلية Local Currency Pricing تجادل وتحاول أن تبرهن على أن المصدرين لا يواجهون فقط مشكلة أسعار صرف العملات وتأثيرها على التصدير / الاستيراد ولكن يحاولون أيضاً ضبط أسعار السلع فى الدول المستوردة من أجل الحفاظ على مستوى الطلب على هذه السلع - على الأقل - فى المدى القريب. تستعمل بعض السياسات المصرفية مثل سعر الصرف كأداة للتحكم فى معدلات التضخم من خلال ارتفاع وانخفاض أسعار السلع التى تتأثر بعمليات التبادل التجارى، وفى الغالب تقوم الدول النامية باستخدام هذه الأداة فى سياستها المالية.

حدد بيتر تيلور أستاذ الجغرافيا السياسية فى جامعة لوفبورو ببريطانيا فى كتابه «الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر» ، المؤسسات الأكثر تأثيراً فى الاقتصاد العالمى : (أولاً : الدولة وهى التى تمتلك ناصية الهيمنة الرسمية على الاقتصاد فهى المسئولة عن سن القوانين التى تحدد النشاط الاقتصادى ومساراته. ثانياً : الشعوب بمعنى تجمعات الأفراد الذين يشتركون فى انتماءات حضارية واحدة، ولا يوجد مسمى واحد متفق عليه لهذه المؤسسة ، فأحياناً يطلق عليها الأمة أو الدولة، وقد توجد داخل الأمة أقليات عرقية، تسعى لكى يصبح لها كيان مستقل كما هى الحال مثلاً فى التاميل فى سيريلانكا ، أو الباسك فى أسبانياً . . الفئة الثالثة، وهى فئة الشرائح أو الطبقات والتى تعرف وفق موقعها من نمط الإنتاج . . وأخيراً العائلات Household وهى لا تتحدد على أساس القرابة أو النسب ، وإنما الذى يجمعها شراكة أو تضامن فى نشاط مالى، ومن ثم فهى مجموعة متضامنة من الأفراد فى مواجهة عالم يضمر لهم العداء، كما أن سلوك هذه الجماعة الأساسى هو تشغيل موازنة تجمع الموارد وتخصص أوجه الإنفاق . . هذه العائلات هى بمنزلة الذرات المكونة لمنظومة الاقتصاد العالمى، واللبنة الأساسية للمؤسسات الأخرى. وهذه العائلات بأفرادها الذين تظللهم كمؤسسة تخضع لقوانين الدولة، وتقع اقتصادياً داخل طبقة بعينها من طبقات المجتمع . . ترتبط أهمية العائلات بعوامل مثل الحفاظ على الملامح الحضارية لشعب من الشعوب. . فإن الشعوب هى التى تؤثر فى هيكلة بنية الدولة وتحديد

طبيعة الصراع بين الطبقات . . وهذه الدورات فى التفاعل هى التى يقوم عليها الاقتصاد العالمى وآلياته فى عصرنا الحديث) . . أن لكل من المؤسسات السابق ذكرها مكانتها وصلاحيتها التى تستطيع من خلالها تنفيذ أهدافها، وترتيب قوة كل منها طبقاً لنفوذها ودرجة تأثيرها فى المؤسسات الأخرى. بالرغم من التعاون الظاهر بين الأفراد والجماعات والشركات/ المؤسسات والدول المختلفة ، إلا أن الصراع الناتج من اختلاف المصالح وتباين الأهواء هو السمة الطاغية والمحركة لجميع هذه العناصر.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية رأت دول العالم أنه من الأجدى لها أن تتعاون فى التعمير بدلاً من الصراع والتدمير . . كان من نتاج مداولات مؤتمر بريتون وودز Bretton Woods Conference الذى عقد فى عام ١٩٤٤ فى ولاية نيوهامبشير بالولايات المتحدة الأمريكية ، إنشاء البنك الدولى World Bank والذى يتألف من البنك الدولى للإنشاء والتعمير International Bank For Reconstruction and Development - IBRD ، والمؤسسة الدولية للتنمية International Development Agency - IDA بهدف تعزيز التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى البلدان النامية عن طريق مساعدتها فى زيادة إنتاجيتها كى تتحقق لشعوبها حياة أفضل وأكمل. . كما أن هذا هو الهدف نفسه الذى تسعى لتحقيقه كل من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) - التى تعمل بصورة وثيقة مع المستثمرين من القطاع الخاص فى كافة أنحاء العالم وتستثمر فى مؤسسات تجارية فى البلدان النامية - والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) - التى أنشئت لتشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلدان النامية عن طريق حماية المستثمرين من مخاطر الاستثمار غير التجارية. ويعرف البنك الدولى ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار معاً باسم «مجموعة البنك الدولى».

البنك الدولى للإنشاء والتعمير هو أقدم المؤسسات الأربع فى مجموعة البنك الدولى وأكبرها، أذ أنه أنشىء عام ١٩٤٥ ، وهو بنك تملكه حكومات ١٨٠ بلدا اكتتبت فى رأس ماله. وبموجب اتفاقية إنشاء البنك، لا يمكن بحث طلبات اكتساب عضويته إلا إذا كانت البلدان الراغبة فى ذلك أعضاء فى صندوق النقد الدولى، كما

أن نسب اكتتاب البلدان الأعضاء فى رأس مال البنك مرتبطة بحصة كل منها فى صندوق النقد الدولى، والهدف من ذلك هو إظهار القوة النسبية لاقتصاد البلد المعنى.

ولا يقدم البنك الدولى للإنشاء والتعمير القروض إلا للمقترضين المتمتعين بالأهلية الانتمائية ، ولا تقدم المساعدة إلا للمشروعات التى يحتمل أن تحقق عائداً اقتصادياً حقيقياً مرتفعاً للبلد المعنى. ومن سياسة البنك أنه لا يعيد جدولة أقساط سداد القروض، كما أنه لم يتعرض لخسائر تتعلق بالقروض التى قدمها، فقد حقق دخلاً صافياً فى كافة السنوات منذ عام ١٩٤٨ .

يحصل البنك الدولى للإنشاء والتعمير على معظم موارده المالية عن طريق اقتراضات متوسطة وطويلة الأجل من أسواق رأس المال فى أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية . كما يقترض موارد مالية بأسعار السوق من البنوك المركزية والمؤسسات الحكومية الأخرى. ويستند مركزه الائتمانى المتين فى الأسواق إلى مجموعة من العوامل قوامها سياسات الإقراض المحافظة، والمساندة المالية القوية من جانب الدول الأعضاء، والإدارة المالية الحريصة.

وإلى جانب الاقتراضات يحصل البنك الدولى للإنشاء والتعمير على مبالغ كبيرة من رأس ماله المدفوع، ومن أرباحه المحتجزة ، ومن حصيلة سداد القروض التى يقدمها.

أنشئت المؤسسة الدولية للتنمية سنة ١٩٦٠ لتقديم المساعدة للبلدان النامية الأشد فقراً من غيرها بشروط تشكل عبئاً أخف على كاهل ميزان مدفوعاتها مما تشكله قروض البنك الدولى للإنشاء والتعمير. ولذلك تتركز مساعدات المؤسسة على أشد البلدان فقراً والذى يصل نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى فيها حوالى ألف دولار سنوياً. وعضوية المؤسسة الدولية للتنمية مفتوحة لكافة البلدان الأعضاء فى البنك الدولى للإنشاء والتعير، وقد انضمت ١٥٩ بلدا إلى المؤسسة . وتأتى معظم الموارد المالية التى تقوم المؤسسة بإقراضها على هيئة مساهمات من البلدان الأكثر ثراءً،

غير أن بعض البلدان النامية تقدم أيضاً مساهمات للمؤسسة . كما تستكمل المؤسسة مواردها المالية بتحويلات متكررة من صافى أرباح البنك الدولى للإنشاء والتعمير .

لا تقدم المؤسسة الدولية للتنمية الاعتمادات إلا إلى الحكومات ، على أن تسدد فى فترة زمنية تتراوح بين خمس وثلاثين وأربعين سنة . وتقدم الاعتمادات بدون فائدة، غير أن هناك رسم خدمة سنوياً يبلغ نصف فى المائة من المبلغ غير المسحوب من كل اعتماد تقدمه . وعلى الرغم من أن المؤسسة مستقلة من الوجهة القانونية والمالية عن البنك الدولى لإنشاء التعمير، فإنهما يشتركان فى جهاز الموظفين، كما أن المشروعات التى تساعدها المؤسسة يجب أن تفى بهذه المشروعات التى يساندها البنك .

يتوقف نجاح عمليات البنك على الثقة التى اكتسبها لدى المقترضين منه، وهى ثقة مبنية على الخبرة والمهارات الفنية التى أظهرها البنك على مر السنين أثناء العمل مع البلدان النامية الأعضاء فيه . ولا يجوز للبنك ، بموجب اتفاقية إنشائه ، التأثر بالصفة السياسية لأي من البلدان الأعضاء، أي أن الاعتبارات الاقتصادية فقط هى الاعتبارات ذات الصلة بعمله . وهو يسعى أيضاً لضمان أن البلد النامى المعنى يحصل على كامل قيمة ما يقترضه من المال . ولذلك فإن مساعدات البنك غير مربوطة بشروط توريد خاصة ، بمعنى أنه يمكن استخدامها لشراء السلع والخدمات من أى من البلدان الأعضاء .

أنشئت مؤسسة التمويل الدولية عام ١٩٥٦ ، ومهمتها المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية فى البلدان النامية عن طريق تشجيع نمو القطاع الخاص فى اقتصاديات تلك البلدان والمساعدة فى تعبئة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لهذا الغرض . ويبلغ عدد البلدان الأعضاء فى المؤسسة مائة وسبعين بلداً . وتعتبر المؤسسة والبنك كيانين مستقلين من الناحيتين القانونية والمالية . إذ للمؤسسة جهاز موظفيها الخاص المعنى بالعمليات وبالشئون القانونية، ولكنها تستعين بالبنك فيما يتعلق بالشئون الإدارية والخدمات الأخرى .

وتقوم مؤسسة التمويل الدولية، فى إطار دورها المعنى بتمويل المشروعات،

بتقديم القروض والاستثمار فى أسهم ملكية الشركات. وعلى نقيض معظم المؤسسات المتعددة الأطراف، لا تقبل المؤسسة الضمانات الحكومية للموارد التمويلية التى تقدمها. وهى تسعر الموارد التمويلية والخدمات التى تقدمها - قدر الإمكان - وفق أسعار السوق ، شأنها فى ذلك شأن المؤسسات المالية الخاصة، مع مراعاة تكلفة مواردها المالية، وهى تسعى لتحقيق عائد مربح من استثماراتها. كما أنها تتحمل مع شركائها فى المشروعات المسئولية الكاملة عن المخاطر التى قد تتعرض لها هذه المشروعات.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، أحدث عضو فى مجموعة البنك الدولى، أنشئت عام ١٩٨٨ ومهمتها الرئيسية تشجيع الاستثمار من أجل التنمية الاقتصادية فى البلدان الأعضاء من خلال ضمانات تقدمها للمستثمرين الأجانب ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية، ومن خلال الخدمات الاستشارية والمشورة التى تقدمها للبلدان الأعضاء بغية مساعداتها فى تهيئة بيئة استثمار وقاعدة معلومات متجاوبتين ترشدان وتشجعان تدفق رأس المال. والوكالة الدولية لضمان الاستثمار أيضاً كيان مستقل عن البنك الدولى. ولها جهاز موظفيها الخاص المعنى بالعمليات وبالشئون القانونية، ولكنها تستعين بالبنك فيما يتعلق بالشئون الإدارية والخدمات الأخرى، شأنها فى ذلك شأن مؤسسة التمويل الدولية، ويبلغ عدد أعضاء الوكالة حالياً ١٣٢ بلدا.

فى بداية النصف الثانى من القرن الماضى تراجع اتجاه التصنيع فى الولايات المتحدة الأمريكية، اتبعته تحركات مماثلة فى الدول الصناعية الأخرى فى أوروبا، وفى آسيا وعلى رأسها اليابان وكوريا الجنوبية . واكب هذا التغير خاصة فى الفترة ما بين ستينيات وتسعينيات القرن الماضى تدهور خطير فى الظروف الاجتماعية لمعظم الدول الصناعية. زادت فى هذه الفترة معدلات الجريمة والاضطراب، وتسارع انهيار العلاقات الأسرية المستقرة منذ بدء عصر الزراعة، وتدنت معدلات الخصوبة فى الدول المتقدمة، وتراجع معدلات الزواج وزيادة حالات الانفصال. بصفة عامة تدهورت الثقة والمصداقية فى النظم الاجتماعية القائمة . كان السبب الرئيسى فى هذا

التغير الدرامى هو نقطة التحول فى النظام الاقتصادى العالمى . أدى التغيير فى طبيعة العمل من الاعتماد على القوة العضلية إلى التركيز على قدرات العقل إلى زيادة فرصة الأنثى فى دخول سوق العمل . استطاعت المرأة - بعد دخولها سوق العمل - من إعالة نفسها وتربية أطفالها بدون الاعتماد على الرجل. رأت المرأة ان المستقبل المهنى والمجد الوظيفى -خاصة فى الدول الصناعية المتقدمة- أهم من تكوين أسرة وتربية أطفال، فتقوض الشكل التقليدى للأسرة ، وضعفت أواصر الاتصال والتفاهم والمحبة والإيثار بين أفراد الأسرة . لقد أدى التغيير فى الهيكل الاقتصادى - كما جاء فى كتاب فرانسيس فوكوياما "الطبيعة البشرية وإعادة بناء النظام الاجتماعى" - إلى تغيير اجتماعى يعتبر منعطف طريق فى مسيرة الإنسان الحضارية. بدخول الاقتصاد العالمى إلى عصر تجارة وخدمات المعلومات، وزيادة الاعتماد على الجانب الذهنى، مع الانفتاح الثقافى الناتج من الإعلام المفتوح، انتهجت الدول الشرقية نهج الدول الصناعية، وتفتت الروابط الأسرية والاجتماعية، والاتجاه إلى العزلة والفردية. لم يعد يتواجد فى المجتمعات الشرقية الرجل المتسيد، المطاع دائماً والذى تعتمد عليه المرأة فى كل شىء. إذا كان هذا النهج قد استمر فى المجتمعات الغربية، فإن رد الفعل العكسى كان جوهرياً أو راديكالى فى المجتمعات الإسلامية التى اتجهت إلى الأصولية والتمسك الحرفى بالتعاليم الدينية التى سادت فى عصور ما قبل الحضارات الحديثة. لقد أدى التغيير فى البنية الاقتصادية إلى تغيير اجتماعى فى كل من الحضارتين الغربية والإسلامية ولكن فى اتجاهين مخالفين مما أدى إلى اتساع الهوة الثقافية بين الثقافة الغربية والثقافة الإسلامية، وظهور عصر الإرهاب بصورة تختلف عن الماضى . لقد تحول الإرهاب من اغتيال فرد إلى صراع مدمر فى الأرواح والمنشآت ، وبدأ الفزع والخوف من عمليات إرهابية جديدة بعد انهيار برجى التجارة العالمى فى نيويورك فى سبتمبر ٢٠٠١ ، وبدأ صقور الغرب فى انتظار الفرصة المناسبة لإظهار قوتهم، حتى حانت هذه الفرصة بمساعدة ديكتاتورية بعض النظم الحاكمة فى العراق- فى السيطرة على مصير الوطن العربى. كان لوجود النظم الديكتاتورية فى العالم العربى العون الأكبر فى إيجاد حجة واهية للاجتياح

الأمريكى/ البريطانى للعراق، بالتعاون مع عناصر الخيانة التى توالدت داخل شعوب مقهورة ومغلوبة على أمرها من حكام طغاة نابعين من داخلها. كانت حرب العراق فى عام ٢٠٠٣ هى البداية للهيمنة على مصير أمة عربية قد تؤول إلى الزوال ، طالما تعيش فى مناخ بعيد عن الحرية الحقيقية والنظم الديمقراطية . فى الواقع لا يريد الغرب لنا - فى منظومة قائمة على امتلاك أكبر قدر من القوى - التغيير نحو الحرية والديمقراطية . إذا تم هذا التغيير - ونرجو من الله أن يتم ذلك من داخلنا نحن كشعوب عربية - لن تتواجد الحجج لدى الغرب للنفاذ إلى مصادر ثرواتنا، والتى تعتبر أصل قوتنا التى قد تنتهى فى عقود قليلة قادمة . إذا كانت الحضارة الغربية تخطط لاقتصاديات بلادها لسنوات طويلة قادمة، فإن الثقافة العربية لا تعترف بالتخطيط طويل المدى. ماذا سيحدث بعد نضوب الثروات البترولية ، ونحن متخلفون فى مجال التكنولوچيا ، ولا نملك مؤسسات مالية قوية ؟ . . أين التكامل الاقتصادى والمالى العربى، والسوق التجارية العربية التى بليت من كثرة المناقشات والمداولات، والشد والجذب منذ إنشاء جامعة الدول العربية؟ إذا كان من العسير التفوق حالياً فى مجال القوة العسكرية، فإن القوة الاقتصادية والمالية لها تأثير ملموس ينعكس على القوة السياسية الخارجية فى عالم مادى يعيش بالاقتصاد ، ويناضل من أجل ألا يفقد رفاهية حضارة ، كد وضحى من أجل أن يستمتع بها.

دخلت اليابان فى صراع مع الولايات المتحدة الأمريكية فى الحرب العالمية الثانية، ولكن بعد انتهاء الحرب استطاعت اليابان تطويع ثقافتها الشرقية وتغيير نظمها الجامدة، لتسمح بالحرية وتطبيق النظم الديمقراطية . لقد غزت اليابان أمريكا اقتصادياً فى العقود الماضية دون إراقة دماء، ولم تجد الولايات المتحدة الذرائع لتدخلها فى سياسية اليابان ولقد تفهمت اليابان أبعاد منظومة القوى فأوجدت لنفسها مكانة متقدمة - اقتصادياً - فى هذه المنظومة.

كان لتفجير منظمة الدول المصدرة للبترول «الأوبك» لقنبلة زيادة أسعار النفط الخام فى عام ٣/ ١٩٧٤ أثراً على النموذج الكلاسيكى فى نظريات الاقتصاد والقائمة على العرض / الطلب. أصبح المنتجين لسلعة ما يستطيعون أن يرفعوا سعرها

بتخفيض حجم إنتاجهم، وذلك بالتنسيق فيما بينهم . شجع الانتقال المثير للدول البترولية - من الفقر إلى الغنى - دول أخرى زراعية بالسعى لإنشاء منظمات مماثلة لمنظمة الأوبك ، فتأسست فعلاً اثنتا عشرة رابطة جديدة لمنتجى الفلفل والمطاط والزئبق والأخشاب وخام الحديد والجوت والسكر والشاى والبن والبوكسيت والموز. لم تنجح هذه المنظمات بقدر نجاح منظمة الأوبك، فنجاح سلعة الكارتل يتطلب أن يكون الطلب على المنتج غير مرن، وإلا فإن المستهلك سيخفض من استهلاكه إذا ارتفع السعر كثيراً، أيضاً يجب ألا يكون لسلعة الكارتل بديلاً حتى لا يتحول الاستهلاك للسلعة البديلة إذا ارتفعت الأسعار، كما أن على الحكومات أن تكون لديها السيطرة الكافية على الإنتاج لتصبح قادرة على تنظيمه ، وأن تكون قوية وموحدة بالدرجة الكافية لتوافق على تخفيض الإنتاج وتلتزم بالقرار كلما دعت الضرورة. فى أثناء السبعينيات بدأت الأوبك ذاتها تفقد جزءاً من قوتها فى كثير من هذه الاعتبارات السابق ذكرها، فبدأ الأعضاء ينشقون على أنفسهم اقتصادياً وسياسياً. يستجيب عدد قليل من السلع الأخرى غير البترول لقائمة نجاح الكارتل، إذ يفسد الموز بالتخزين، والقطن والتبغ والسكر واللحوم والذرة وفول الصويا، كلها سلع ينتجها المزارعون الغربيون، وعادة ما تغريهم المساعدات الحكومية والتعريفة الخارجية بالإفراط فى الإنتاج.

أصبح من غير المحتمل تكرار تجربة الأوبك، ومع ذلك تكونت بعض التجمعات التجارية التى استطاعت تحقيق بعض النجاح وجنى أرباحاً طيبة وإن لم تكن أرباحاً مثيرة مثل ما حدث مع الدول المصدرة للنفط. أن دول العالم النامى مثل البرازيل وكولومبيا وساحل العاج وأوغندا تنتج ٩٠٪ من صادرات العالم من البن، وتختص غانا ونيجيريا وساحل العاج والبرازيل بإنتاج ٧٥٪ من الكاكاو، وتنتج الهند وسريلانكا وحدهما نصف استهلاك العالم من الشاى. أما فى مجال المعادن فإن ٨٠٪ من إنتاج الزنك يأتى من الدول النامية، ومثل هذه النسبة تنطبق على صخر الفوسفات لصناعة الأسمدة، ويتحكم العالم النامى فى ثلاثة أرباع الصادرات من البوكسيت لتصنيع الألمونيوم ، كما تتحكم شيلى وبيرو وزامبيا وزائير فى إنتاج

النحاس. تنبع معوقات نجاح الكارتل من فقر الدول المصدرة لهذه السلع، إذ يتضمن وقف الإنتاج أو العرض تكاليف لا يستطيع المنتجون والدول الفقيرة من تحملها. تحتاج أغلب الدول النامية إلى العملة الصعبة من الصادرات، ويستمرون فى بيع منتجاتهم مع انخفاض الأسعار، وفى كثير من الأحيان يزيدون إنتاجهم للإبقاء على دخلهم من العملة الصعبة إذا هبطت الأسعار، وبذلك لا يلتزمون بنظام الحصص والتحكم فى السعر الذى يستلزمه نجاح عملية الكارتل.

لقد أصبح الاقتصاد ووفرة رأس المال والعملة الصعبة قوة مؤثرة، ليس فقط فى سوق تجارة السلع ولكن أيضاً فى صنع سياسات دول العالم النامى من خلال النفاذ إلى أصحاب صنع القرار. لقد استطاعت الدول المتقدمة كسر احتكار الدول النامية فى سوق المنتجات الزراعية والتعدينية ، بينما حافظت على المستوى المرتفع لأسعار منتجات التقنية المتقدمة والتكنولوجيا خاصة فى مجال الحاسبات الآلية والاتصالات والقوى الكهربية ومعدات التصنيع ، وفى المنتجات الكيماوية والأدوية وتجارة السلاح ومستلزمات الإنتاج من «قطع الغيار» وخلافه. حتى إذا قامت الدول المتقدمة بإنشاء بعض المصانع التى تنتج هذه السلع فى الدول النامية فإنها تحتفظ بحق المعرفة Know How وتجنى من ورائها أموالاً طائلة.

كانت استراتيجيات التنمية - خاصة فى الدول المتخلفة - تعنى الإنتاج الكثير، وإنشاء مصانع ومدن، وميكنة زراعية واستخدام الكيماويات فى الزراعة، والتوسع فى استهلاك الأدوية والعلاج الحديث، وافتتاح أكبر كم من المدارس والمعاهد والجامعات. بمجمل القول كانت التنمية تعنى مجتمع استهلاكى لشعوب عاشت فى حرمان وجوع وجهل ومرض، بغض النظر على الآثار الجانبية لفهم الاستهلاك من تغيير فى العادات والقيم. لقد تم التضحية بكثير من القيم الاجتماعية مثل قيم التعاون والمساعدة المتبادلة، وحل محلها الرغبة فى الربح التجارى السريع والجشع المادى. تأثرت مجتمعات التنمية من جراء التحول السريع، فأخذت فى التلاشى المساندة الاجتماعية فى القرية، وأصبح كل فرد فى الأسرة يعيش فى عالم خاص به. إن الهدف الحقيقى للتنمية يجب أن يكون تحقيق المساواة فى القوة - بقدر

الإمكان- لأفراد المجتمع ، بجانب زيادة الدخل القومى للدولة. أن الشعور بالمساواة والعدل هو أكبر دافع للتنمية، فهو الذى يخلق الانتماء وبذل أكبر جهد لبلوغ الأهداف القومية للدولة.

لقد تخطى الإنسان أعتاب الألفية الثالثة بمزيد من الأمل والألم. أمل فى المستقبل، آملاً أن يكون أفضل من ماضى مفعم بالحروب والصراع والفقر والأمراض. إذا كان عدد القتلى فى حروب العصور الأولى لا يتعدى المئات أو الألوف، فإن قتلى الحربين العالميتين - الأولى والثانية - بلغ عشرات الملايين من قتلى وجرحى. بدأ العالم يعانى من أمراض خطيرة تسبب الموت لملايين من البشر، مثل أمراض نقص المناعة - الإيدز ، وأمراض الالتهاب الكبدى الوبائى. وفقاً لتقدير تقرير التنمية العالمى World Development Report والصادر عن البنك الدولى فى عام ٢٠٠٤ ، فإن حوالى ربع عدد سكان العالم يعيشون فى مستوى دولار واحد للفرد فى اليوم. فى أكتوبر من عام ٢٠٠٠ وقعت مائة وثمانون دولة على «إعلان الألفية» يتعهدون فيه بتحقيق «أهداف التنمية العالمية» بحلول عام ٢٠١٥ ، فهل توجد النية الخالصة خاصة من الدول الغنية والدول الصناعية الكبرى لتقديم المساعدات الاقتصادية والفنية لدول العالم النامى الذى لا يزال يعانى من قسوة الفقر والمرض والحكم الديكتاتورى.

فى ربيع عام ٢٠٠٢ بمدينة مونتيرى بالمكسيك كونت دول العالم شراكة جديدة لزيادة المساعدات الخارجية، والتوسع فى التجارة الدولية، وتعميق سياسة إعادة هيكلة المؤسسات المالية والاقتصادية بغرض الوصول إلى الأهداف التنموية، وذلك بعد انخفاض التجارة الدولية بين دول العالم فى تسعينيات القرن الماضى. مع الإعلان الظاهر لرفع المعاناة عن الفقراء، ومساعدة الدول الفقيرة، فإن الدول تتصارع من مجال التنافس الاقتصادى، محاولة بناء اقتصاد قوى وقادر على التأثير السياسى، وفرض إرادتها على باقى دول العالم. المؤسسات الإنتاجية والمالية والأفراد... إلخ ، أيضاً يتنافسون ويتصارعون من أجل تعزيز قوتهم الاقتصادية والمالية بعد أن أصبح الاقتصاد والمال من أقوى عناصر القوى.

يبين الجدول رقم (٤) أن الألفية الثالثة قد بدأت بمؤشرات منخفضة للاقتصاد العالمى، فقد وصل معدل التطور فى اقتصاد العالم إلى أقل من ٢٪ فى السنتين الأولتين، فإذا كان معدل زيادة سكان العالم يدور حول٢٪ فعليه يكون معدل الناتج العالمى - فى الحقيقة - قد انخفض خلال هاتين السنتين . بدأ الاقتصاد العالمى فى استعادة عافيته وقوته الدافعة ليصل فى عام ٢٠٠٣ إلى ٢,٥٪، ومن المتوقع أن يصل هذا المعدل إلى ٣,٥٪ فى عام ٢٠٠٤ ويواصل هذا المعدل فى السنوات القليلة القادمة - طبقاً لتوقعات خبراء منظمة الأمم المتحدة ، والواردة فى تقاريرها لعام ٢٠٠٤ . يقود الاقتصاد العالمى - من انتعاش أو ركود - الولايات المتحدة الأمريكية لما لديها من أكبر دخل قومى فى العالم . يلاحظ أيضاً - كما هو موضح فى الجدول رقم (٥) - تأثير قوة الاقتصاد الصينى - الصاعد - على الاقتصاد العالمى حيث يجىء ترتيبه فى المرتبة الثانية ، وذلك لكثرة عدد السكان البالغ حوالى ألف وثلاثمائة مليون نسمة.

كيف حققت الصين معدلات تنمية عالية فى ربع قرن؟ فى الخمس وعشرون سنة الماضية نمى اقتصاد الصين بحوالى تسعة أضعاف، وارتفعت صادراتها بنحو ٤٥ ضعفاً ، وارتفع متوسط الدخل السنوى من ١٩٠ دولاراً للفرد فى عام ١٩٧٨ إلى حوالى ألف دولار فى عام ٢٠٠٣ . بجانب التقدم الاقتصادى، فإن التحرر الإقتصادى قد شكل أيضاً محركاً دافعاً نحو التقدم الإنسانى، حيث ارتفع متوسط عمر الفرد الصينى من ٦١,٧ سنة فى عام ١٩٧٠ إلى ٧١ سنة فى عام ٢٠٠٢ ، وانخفض معدل الأمية فى صفوف الكبار من ٧٣٪ عام ١٩٧٨ إلى أقل من ١٧٪ قبل حلول الألفية الثالثة، كما انخفض معدل وفيات الأطفال من ١,٤٪ مولود فى عام ١٩٧٨ إلى حوالى ٣٪ عام ٢٠٠٠ .

جدول (٤) : تطور الناتج العالمى والتجارة الدولية - كنسبة مئوية

	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الناتج العالمى	٣,١	٣,٩	١,٣	١,٧	٢,٥	٣,٥
أمريكا الشمالية	٤,٦	٣,٨	٠,٦	٢,٣	٢,٩	٤,٠
أوروبا الغربية	٢,٩	٣,٤	١,٥	١,٠	٠,٨	٢,٠
وسط وشرق أوروبا	١,٤	٣,٩	٢,٧	٢,٧	٣,٣	٤,٠
أفريقيا	٣,١	٣,٣	٣,١	٢,٩	٣,٢	٤,٥
شرق وجنوب آسيا	٦,٣	٧,١	٣,٧	٥,٦	٥,٤	٦,٥
غرب آسيا	٠,٧	٦,٤	-١,١	٢,٤	٢,٦	٤,٠
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٠,٤	٣,٩	٠,٤	-٠,٧	١,٤	٣,٥
التجارة الدولية	٥,٢	١١,٥	-٠,٧	٣,٠	٤,٧	٧,٥

المصدر : - world ecovonic sitaalion and proreectrs 2004 NU

فى مقولة مشهورة فى عالم المال بأن : «رأس المال جبان» ، يخاف من التعتيم ويهرب من الفساد وعدم وضوح الرؤية. إن عدم ثبات القوانين واللوائح، وانعدام استقرار السياسة الاقتصادية تؤثر سلبياً على قرار الاستثمار. تشكو بعض الدول النامية من عدم أو انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية لديها - من أجل رفع معدلات التطور الاقتصادى - غافلة عن تفشى الفساد فى بلادها . لا يفرق داء الفساد بين المستويات العليا من السلطة / الإدارة العليا وبين صغار الموظفين فهو داء

إذا تغلغل داخل المجتمع فإنه يشمل الجميع، من أفراد وأجهزة حاكمة ، فى القطاع العام والخاص، وفى جميع الأنشطة والمجالات. يأخذ الفساد شكل الرشوة والعمولات لتسهيل عمليات تجارية أو مالية، أو تقديم مساعدات خدمية غير مشروعة، أو الإعفاء من كل أو بعض من الرسوم / الجمارك / الضرائب . . إلخ، أو الحصول على خدمات أو أموال غير مستحقة. أكد البنك الدولى فى تقرير له أن القضاء على الفساد المالى أصبح يشكل تحدياً دولياً بعد أن ارتفع حجم الرشاوى التى تدفع للمسئولين الفاسدين فى العالم إلى أكثر من تريليون دولار، وأضاف البنك بأن استشراء الفساد لم يعد قاصراً على الدول النامية بل أصبح يشكل معضلة كبيرة لاقتصاد الدول الكبرى.

تتلخص القوى المانعة للفساد فى عالم المال والتجارة، والخدمات العامة فى النقاط التالية:

*** من خلال النظام القضائى والنظام البرلمانى :**

- نظام قضائى مستقل ، وفعال.
- تنفيذ القانون بالقوة الجبرية.
- مراقبة برلمانية.

*** قطاع خاص قائم على المنافسة:**

- سياسات قائمة على الحوافز والعقوبات.
- أجهزة تنظيمية ورقابية.
- المصداقية والشفافية فى التعامل.

*** إدارة فعالة للقطاع العام :**

- المصداقية وشفافية فى العمل.
- اللامركزية فى الإدارة.

obeikandl.com

- الكفاءة والحماس فى توظيف الإدارة العليا .

- الشجاعة فى اتخاذ القرار .

*** المصداقية السياسية :**

- المنافسة الحرة بين الأحزاب .

- الشفافية والمصداقية .

- قواعد واضحة وثابتة للسياسات والقوانين والرؤية المستقبلية .

*** المشاركة فى الخدمة العامة :**

- حرية البيانات والمعلومات .

-أجهزة استماع للرأى العام .

- منظمات غير حكومية فعالة .

- نظم مراقبة للأجهزة الحكومية .

تنبأ المحللون الاقتصاديون فى العقد الأخير من القرن الماضى بأن مستقبل سباق القوى الاقتصادية للقرن الحادى والعشرين سيكون من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا ، واليابان . ومع تزايد معدل النمو الاقتصادى للصين بعد سياسة الانفتاح الاقتصادى النسبى التى انتهجتها ، فقد دخلت السباق بخطى حثيثة ولكن ملموسة ومؤثرة على الاقتصاد العالمى . من غير المحتمل أن تتواجد قوة اقتصادية يكون لها هيمنة عالمية مثل ما كان لبريطانيا العظمى فى القرن التاسع عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين، أو للولايات المتحدة الأمريكية فى النصف الثانى من القرن العشرين . كان أساس الهيمنة البريطانية فى القرن التاسع عشر أنها بدأت الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر أي قبل غيرها من البلاد الأوروبية أو الولايات المتحدة بنصف قرن على الأقل، وعندما بدأت الثورة الصناعية فى الانتشار والتقدم فى البلدان الأخرى، كانت لبريطانيا ميزة السبق والتقدم بالرغم من اختلاف ميزان القوى بالتقدم الصناعى والاقتصادى لألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية .

كانت القرون الأولى من النصف الثانى للألفية الثانية هى بداية الثورة العلمية، والانقلاب الصناعى فى أوروبا، أنها قرون الاكتشافات والاختراعات، والتجديد فى الفكر المنطقى، وبداية وجود علوم جديدة، وبناء الدعائم والأساس لحضارة غربية جديدة. لقد خرجت أوروبا من عصور القرون الوسطى المفعمة بالأقطاع والقهر والتخلف، المليئة بالخرافات والأساطير الدينية والدنيوية. بدأ عصر العقل فى أوروبا فى القرن السابع عشر بعد أن ازدهرت التجارة والصناعة، وبعد أن تقدمت الفنون فى عصر النهضة فى القرون الوسطى. لقد أصبح تقدم العلوم هو الأمر المفروض فى عصر بدأ فيه البشر مسايرة حياتهم اليومية بالأرقام والحساب. نما التوسع الاقتصادى لأوروبا بالتجارة مع الشرق والعالم الجديد - أمريكا واستراليا - وابتدعت تكنيكيات جديدة فى عالم الأعمال مثل الشركات المشتركة، والشركات المساهمة، والتأمين، وخطابات الضمان. كان لتزايد الاختراعات أثراً ملموساً لانتشار الصناعات فى مجالات مختلفة ، وساعد التطور فى وسائل المواصلات والاتصالات فى سرعة تصريف منتجات المصانع مما أدى بدوره فى إنشاء مزيداً من المؤسسات الصناعية. ساعد استيلاء بعض الدول الأوروبية - مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا - على موارد الدول الضعيفة إلى تخفيض تكلفة منتجات المنشآت الصناعية فازدهرت هذه الصناعات وانتشرت منتجاتها . لقد كانت المستعمرات الأوروبية فى أفريقيا وآسيا، مزارع ومناجم للمستعمر، وسوقاً لتصريف منتجاته.

كانت الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية فى النصف الثانى من القرن العشرين تقوم على واقع خلفه الدمار الذى حلَّ بأوروبا من جراء الحرب العالمية الثانية. كانت أمريكا هى القوة الاقتصادية الرئيسية فى النصف الأول من القرن العشرين، فقد كان لديها أكبر ناتج قومى إجمالى، وأعلى مستوى معيشة للفرد على مستوى العالم، ولكن كانت هناك أيضاً دولتان تتحديانها على نفس المضمار، وهى ألمانيا الغربية والمملكة المتحدة. كانت هناك صناعات مثل المواد الكيميائية تتخلف فيها أمريكا، فالعلوم الراقية فى - ذلك الوقت - مثل الكيمياء والفيزياء ، كانت ملكاً للألمان. ولكن فى النصف الثانى من القرن العشرين، خلف الدمار الناتج من الحرب

العالمية الثانية ميداناً اقتصادياً خالياً إلا من الولايات المتحدة الأمريكية. كانت الدول الأوروبية واليابان تتجرع من ويلات الحرب، وإعادة بناء بلدانها فأتاح ذلك للولايات المتحدة أن تتسيد اقتصادياً. بلغ الناتج القومى لأمريكا نصف إجمالى الناتج القومى لدول العالم مجتمعة . لقد سيطر اليانكى على العالم اقتصاديا ثم اقتصادياً وعسكرياً ليسود العالم حتى نهاية الألفية الثانية وبدأ الألفية الثالثة بهيمنته على كوكب الأرض.

راهن محللى النظم الاقتصادية فى بداية التسعينات من القرن الماضى على أن اليابان ستكون إحدى فرسان مضمار الاقتصاد العالمى . كان إجمالى الناتج القومى للفرد فى اليابان فى سبعينيات القرن الماضى لا يتجاوز نصف مثيله فى الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن عند حلول التسعينيات تفوق الناتج القومى للفرد فى اليابان عنه فى الولايات المتحدة بأكثر من عشرين فى المائة. لم يوجد فى عالم ١٩٧٠ بنك يابانى واحد بين أكبر خمسة عشر بنكاً فى العالم، وكانت اليابان تتحكم فى حوالى ٥٪ من سوق السيارات الأمريكية. بحلول عام ١٩٩٠ كانت بنوك القمة الستة فى العالم كلها بنوكاً يابانية، وأصبحت الشركات اليابانية تحتكر حوالى ٢٨٪ من سوق السيارات فى الولايات المتحدة. تعتبر السوق الداخلية فى اليابان أصغر سوق فى البلدان المتنافسة الرئيسية اقتصادياً ، ولكن لدى اليابان ميزة الثقافة الراسخة عبر التاريخ الطويل ، وكذلك التجانس العنصرى والتماسك الحضارى. لقد تفوق الطالب اليابانى على مثيله من دول العالم المتقدمة الأخرى، وكذلك العامل اليابانى الذى تفوق على مثيله الأوروبى والأمريكى بتفانيه فى العمل وإخلاصه لصاحب العمل. لقد أرغمت الشركات اليابانية العاملين بها باستهلاك رصيد أجازتهم السنوية المتراكمة عبر سنوات خدمتهم ، بينما تفاخر العامل الأمريكى أو الأوروبى بتنوع سفرياته فى عطلته أو أجازاته الموسمية.

إذا كانت مصدر قوة اليابان هو ثقافتها الداخلية المتماسكة والمتجانسة، فهى أيضاً مصدر ضعفها، قبل دخول العالم الألفية الثالثة، وبانتهاج معظم دول العالم سياسة الانفتاح الاقتصادى، واتباع الغرب فى الاتجاه إلى العولمة، أصبح لدى اليابان مشكلة هامة وهى أن تقاليدها وثقافتها ولغتها جعلت من العسير على الإدارة اليابانية

الاندماج مع المؤسسات اليابانية التى تستثمر أموالها فى دول أخرى، خاصة خارج دول جنوب شرق آسيا المحيطة باليابان . إذا كانت اليابان فرس رهان قبل نهاية الألفية الثانية، فإن أوروبا الموحدة بعملتها القوية «اليورو» أصبحت المنافس الرئيسى للولايات المتحدة، ثم تسير الصين ورائهما بمعدلات نمو اقتصادى أعلى محاولة اللحاق بالدول الصناعية الكبرى، والمنافسة فى السوق العالمى برخص منتجاتها الناتج من تدنى تكلفة الأيدى العاملة وانخفاض المصاريف الإدارية. إذا كانت بعض الدول الأوروبية قد قامت بتكوين الجماعة الاقتصادية الأوروبية من ١٣ دولة فى اقتصاد واحد، فانها تتحرك تدريجياً لتجميع كل الشعوب الأوروبية البالغ عددهم حوالى ٩٠٠ مليون نسمة فى اقتصاد واحد لا يستطيع أي اقتصاد آخر أن يجاريه. المجموعة الأوروبية هى الوحيدة بهذا الحجم على وجه البسيطة التى تتمتع بمستوى تعليمى على درجة عالية من التفوق والرقى، كما أن المستوى العام الاقتصادى لجميع بلدانها أعلى من المتوسط إذا تكاملت العلوم الرفيعة المستوى لروسيا، مع تكنولوچيات الإنتاج لألمانيا، مع تفوق التصميم والأزياء الفرنسية والإيطالية، وسوق لندن للأوراق المالية، فإن مجموع هذه الإمكانيات تخلق اكتفاء ذاتى واقتصاد لا يمكن مجاراته، ويمكن أن ينطلق بمعدلات تجعل من الصعب على الدول والتكتلات الأخرى اللحاق به.

بالرغم من بدأ انتعاش الاقتصاد الألمانى واليابانى - بعد أن تعرضتا لفترة ركود اقتصادى خلال السنوات القليلة الماضية - إلا أن هناك إجماع من الاقتصاديين على أن انتعاش الاقتصاد الألمانى يسير بخطى بطيئة عن الاقتصاد اليابانى. إن الإصلاحات الاقتصادية فى ألمانيا لم تحدث تأثير يذكر فى معدل البطالة البالغ ١١٪ كذلك كان لقوة اليورو أثراً سلبياً على صادرات ألمانيا. من جهة أخرى فإن التصنيع فى الصين يجرى بقفزات واسعة مما يؤدى إلى اقتصاد استهلاكى نهم يجعل أمريكا تبدو صغيرة نسبياً مقارنة به ، فإنتاج الفولاذ فى الصين أضخم من إنتاج الولايات المتحدة واليابان مجتمعين، بالرغم من أن على الصين استيراد الخامات اللازمة لإنتاجه لتلبية احتياجاتها المتزايدة . كما أن الطلب على الأسمنت فى الصين أكبر

بخمسة أضعاف منه فى الولايات المتحدة. وتشكل الصين الأن أكبر سوق للهواتف الخليوية (موبيل) إذ تضم حوالى ٢٠٠ مليون مشترك . إذا كانت الصين تفتقر إلى الموارد - نسبياً - فإن لديها مورد غير محدود من اليد العاملة حيث مازال يوجد أكثر من سبعمائة مليون صينى يعيشون فى الريف وينتقلون تدريجياً إلى المدن للانضمام إلى القطاع الصناعى. يمكن للصين الآن تمويل أي توسع فى قطاع الإنتاج والصناعة بفضل احتياطى العملات الصعبة، ومحافظ الأوراق المالية الأجنبية والاستثمارات المباشرة. بفضل الاتصالات الفورية ووسائل النقل الفعالة فى الصين الآن، أصبح فى الإمكان وضع الطاقات الجديدة فى الخدمة بسرعة فائقة، مما أدى ذلك إلى انخفاض الأسعار وشدة المنافسة فى الأسواق الخارجية ومزيداً من النفاذ إلى الأسواق الأجنبية . أصبحت الشركات المحلية فى الصين تقوم بتقليد أي منتج من شركة أجنبية فور تداولها فى الأسواق، مما يؤدى إلى مزيد من خفض الأسعار نتيجة لتخفيض هامش الربح، مكتفين بتضخم الأرباح الناتجة من زيادة كميات الإنتاج. فى الاتجاه الآخر من النمو الاقتصادى السريع للصين، فإن نقطة ضعف الصين تتمثل فى نقص المياه والطعام والمنتجات البترولية، وغيرها من بعض السلع العالية التقنية. يشكل النفط أهم موطن ضعف للصين، لأن الولايات المتحدة تستطيع - فى حالة نشوب نزاع - منع وصول كل الإمدادات من الشرق الأوسط إلى الصين بواسطة حاملات الطائرات التى تجوب فى المحيط الباسفيكى ، لذا فمن المحتمل أن تنشط الصين على الصعيد الجيوسياسى من أجل حماية مواردها وضمان استمرار تدفق النفط إليها، فى حالة نشوب نزاع أو صدام مع الغرب.

يختص «نادى باريس» بإعادة جدولة كل ديون الدول المتعثرة. يتشكل الأعضاء الدائمين من تسعة عشر عضواً وهم : الولايات المتحدة الأمريكية / المملكة المتحدة/ سويسرا/ السويد / أسبانيا/ روسيا/ النرويج/ هولندا/ اليابان/ إيطاليا/ إيرلندا/ ألمانيا/ فنلندا/ الدنمارك / كندا / بلجيكا / النمسا / استراليا / فرنسا . ويمكن دعوة أعضاء آخرين من الدول الدائنة الأخرى حسب الحالة التى يتناولها الاجتماع. يجتمع أعضاء النادى حوالى عشر مرات سنوياً لإجراء مفاوضات حول موقف الديون

الخارجية للدول النامية، وتجرى هذه المفاوضات فى باريس عاصمة فرنسا. وافق نادى باريس فى اجتماعه الذى عقد فى أكتوبر ٢٠٠٣ ، والذى ضم ممثلين من الحكومات الدائنة الرئيسية ، ومن الدول النامية والدول التى تحولت من النظام الشيوعى إلى نظام الاقتصاد الحر، وذلك لتغيير سياستها المالية والإقتصادية، ومعالجتها للديون الخارجية للدول التى تعانى من أزمات اقتصادية نتيجة لهذه الديون. لقد وافقت الدول الدائنة على انتهاج سياسة تتسم بالمرونة فى تخفيض الديون، وتأجيل الأقساط والفوائد المستحقة . تمارس الدول الصناعية الكبرى، والدول الغنية ضغوط نحو الدول المدينة وغالباً ما تكون دول فقيرة من دول العالم النامى، أو من الدول الشيوعية السابقة - بغرض توجيه السياسة الاقتصادية للدول المدينة فى الاتجاه الذى تراه الدول الدائنة وتخدم مصالحها . إن المال كان ومازال قوة تمارس من الأفراد ومن الدول - بعد التسهيل الائتمانى وتشجيع الدول النامية على طلب الدين - حتى يمكن السيطرة عليهم بعد ذلك عندما يحين موعد سداد الدين وفوائده ولا تستطيع الدول المدينة القيام بعملية السداد . حتى إذا تنصل المدين من رد الدين فإن سيف الدين سيظل مسلط على رقبة المدين ، أفراداً أو دولاً، خاصة إذا كان الدائن يملك مقومات القوى لاسترداد حقه بالقوة.

فى مجال استعمال القوة الاقتصادية كوسيلة ضغط على الدول المتلقية ، كتب بيتر تيلور أستاذ الجغرافيا السياسة فى جامعة لوفبورو البريطانية : (تمثلت احدى الطرائق بالغة الوضوح التى واصلت بها بلدان المركز ممارسة نفوذها فى بلدان الأطراف للحقبة ما بعد الكولوينالية فى برامج المساعدات الاقتصادية، فقد استخلصت المساعدات الاقتصادية - والتى روج لها على أنها مبادرات دولية للإنعاش المجتمعى - كأداة للحفاظ على / أو لتطوير وتعزيز النفوذ السياسى لبلدان المركز فى الدول المستقلة حديثاً . ولو أن اهتمامات الدول المانحة للمساعدات كانت إنسانية Humanitarian لكان من المتوقع تنفيذ برامج موجهة للبلدان الأفقر بوجه خاص. غير أنه لم تكن هناك أي علاقة فعلية بين الفقر وأموال المساعدات الجارى تخصيصها ، وإنما نجد بدلاً من ذلك التنافسات الجيوبولوتيكية هى المحددات الأكثر

أهمية فيما يتعلق بمن يحصل على المساعدات وحجم ونوعية تلك المساعدات).
استشهد الكاتب بكتاب آخر يسمى «جغرافية الإمبراطورية» جاء فيه أنه فى حين وفرت عملية تصفية الاستعمار استقلالاً رسمياً للمستعمرات عن دولة استعمارية بعينها، فإنها لم توفر لها الاستقلال عن النظام الإمبريالى ككل. لقد تحولت هيمنة دولة كبرى مثل الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمى، إلى إمبريالية غير رسمية، أى إمبريالية مقنعة ومستقرة.

قامت النظريات الكلاسيكية القديمة على استخدام الدول الكبرى لقوتها العسكرية، ونفوذها السياسى فى بسط نفوذها وهيمنتها على الدول الضعيفة وامتصاص مواردها من مواد زراعية ومعادن وتصدير فائض منتجاتها مقابل ذلك. تغيرت هذه النظرية إلى حد ما بوجود الشركات متعددة الجنسية التى قد تلعب دور الدولة فى الهيمنة وفى النفاذ إلى أصحاب صنع القرار فى الدول الضعيفة، استبدل قوة السلاح بقوة رأس المال، وإتاحة فرص العمل فى عصر صعب فيه المنافسة على إيجاد فرصة عمل. لقد أصبحت الدول الكبرى تدير الدول الضعيفة دون تعيين مندوب سامى من طرفها، فالشركات العملاقة قد تقوم بهذا العمل حتى دون تدخل مباشر من حكومات الدول الكبرى.

يعود ظهور الشركات المتعددة الجنسية لأول مرة إلى القرن التاسع عشر حيث اتخذت شكل الشركات المساهمة، وانتشرت من خلال التجارة الدولية والاستثمار الأجنبى المباشر. كانت القفزة الهائلة فى تكنولوچيا الاتصالات، والثورة التى حدثت فى العقد الأخير من الألفية الثانية فى تكنولوچيا المعلومات أثراً مباشراً فى ربط وإدماج الأسواق المالية عبر دول العالم، وتحول العالم إلى قرية صغيرة يستطيع فيها رجل الأعمال أن يؤدى أعماله دون أن يترك مكانه، من مكتبه أو من منتجعه الذى يستمتع فيه بجمال الطبيعة . تضخمت الشركات العملاقة إلى حد أن أصبحت المبيعات السنوية لشركة مثل «جنرال موتورز» تتجاوز الناتج المحلى الإجمالى لدولة مثل أندونيسيا ، وتتجاوز المبيعات السنوية لشركة الحاسبات الإلكترونية IBM مجموع إجمالى الناتج المحلى لدولتين مثل شيلى وكوستاريكا . أصبحت الشركات

متعددة الجنسية Transnational هى التى تسيطر حالياً على سياسة العولمة الاقتصادية حيث أنها تسيطر على أكثر من ٦٠٪ من التجارة الدولية. لقد حدث توسع فى عدد هذه الشركات فى العقود الأخيرة، فقد ارتفع عددها من سبعة آلاف شركة فى عام ١٩٧٠ إلى حوالى أربعين ألف شركة قبل نهاية الألفية الثانية . تتركز هذه الشركات فى مجموعات السبع دول الصناعية الكبار (G - 7) وهى الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا ، واليابان، وفرنسا، وكندا، وألمانيا ، وإيطاليا . لقد أظهرت الإحصائيات أن حوالى ٨٥٪ من أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات تنتمى من حيث الوطنى الأم إلى الدول الصناعية السبع.

فى عالم يسوده الصراع والتنافس الذى أصبح أشد وطأة وأكثر شمولية، ليس فى سوق السلع فقط بل فى سوق العمل أيضاً، وفى مناخ يزاحم فيه نفوذ الشركات المتعددة الجنسية قوى الدولة، كان لابد من تنظيم عمليات التجارة العالمية. تحولت لعبة الأمم Game of Nations إلى لعبة الأمم والشركات العملاقة التى تضخمت قوتها لتتغلغل داخل الأنشطة السياسية، وتغير من سياسة دول لما فيها من مصلحتها المالية، وتوسيع نشاطها، وفرض سيطرتها على قوى السوق. فى هذه اللعبة وفى هذا المناخ يبرز تسائل عن من يقود مسيرة العولمة وسياسة الانفتاح الاقتصادى؟ . . أجاب محرران يعملان فى مجلة «دير شبيجل» الألمانية فى كتاب «فخ العولمة» عن هذا التسائل: (لا ريب أن رافعى راية العولمة يحاولون الإيحاء بأن الأمر يتعلق بحدث شبيه بالأحداث الطبيعية التى لا قدرة لنا على ردها والوقوف بوجهها ، أي أنها نتيجة حتمية لتطور تكنولوجى واقتصادى ليس بوسعنا إلا الإذعان له. الواقع أن هذا ليس إلا ثرثرة . فالتشابكات الاقتصادية ذات الطابع العالمى ليست حدثاً طبيعياً بأي حال من الأحوال، إنما هى نتيجة حتمية خلقتها سياسة معينة بوعى وإرادة . فالحكومات والبرلمانات هى التى وقعت الاتفاقيات وسنت القوانين التى ألغت الحدود والحواجز، التى كانت تحد من تنقل رؤوس الأموال والسلع من دولة إلى دولة أخرى. فرجالات الحكم فى الدول الصناعية الغربية هم الذين خلقوا، ابتداء من تحريرهم المتاجرة بالعملات الأجنبية عبر السوق الأوروبية المشتركة، وانتهاء بالتوسع المستمر لاتفاقية التجارة العالمية).

فى ١٥ أبريل ١٩٩٤ أعلن وزراء مالية واقتصاد ١١٧ دولة فى مراكش قيام «منظمة التجارة العالمية» World Trade Organization - WTO . بعد أن قامت هذه المنظمة بمزاولة عمليها فى ١/ ١/ ١٩٩٥ انتهى العمل باتفاقية الجات «GATT» وكلمة الجات مشتقة من الأحرف الأولى من اسم «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة» General Agreement on Tariffs and Trade .

والجات هى معاهدة دولية كان الهدف منها تنظيم عملية المبادلات التجارية بين الدول الموقعة عليها فى جنيف عام ١٩٤٧ . كانت فكرة قيام هذه المعاهدة ، من نتاج مداولات مؤتمر بريتون وودز الذى أقر قيام صندوق النقد الدولى International Monetary Fund - IMF ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير. اشتملت إتفاقية «الجات» على المبادئ والأسس والقواعد التى تحكم النظام التجارى العالمى الجديد لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد شارك فى توقيع هذه الإتفاقية ثلاثة وعشرون دولة هى: (أمريكا / بريطانيا / استراليا / نيوزيلندا / كندا / فرنسا / بلجيكا/ هولندا/ لوكمسبرج/ النرويج/ سوريا / لبنان / تشيكوسلوفاكيا / البرازيل/ شيلى/ كوريا/ جنوب أفريقيا / روديسيا / الهند / باكستان / الصين / سيلان / بورما).

تتضمن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية على ستة عشر مادة عامة تغطى مختلف الجوانب القانونية والتنظيمية التى تحكم عمل المنظمة. وتتلخص وظائف المنظمة فى النقاط التالية:

- تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة اتفاقيات «الجات» ، وتشكل المنظمة الإطار التفاوضى بين الدول الأعضاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها أو للشروع فى أي جولات مستقبلية للمفاوضات لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.

- الإدارة والإشراف على الاتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات والتى تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل لجان التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق والتزامات الدول.

- إدارة جهاز مراجعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء والتى تتم فى هذا المضمار ومدى توافقها مع أحكام «الجات» ، وتعميم المعلومات على جميع الدول الأعضاء ضماناً لتحقيق مبدأ الشفافية وإتاحة الفرصة للدول الأعضاء للتفاوض حول السياسات التجارية لأى منها، والقدرة على التنبوء بنتائج هذه السياسات.

- التعاون مع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير لتنسيق سياسات إدارة شئون الاقتصاد العالمى شاملاً جوانبه المالية والنقدية والتجارية.

ويشتمل هيكل المنظمة على رئاسة تتكون من المجلس الوزارى والمجلس العام، وتتفرع منها مجالس نوعية متخصصة. يتألف المجلس الوزارى من ممثلى الدول الأعضاء، ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل، ويعد أعلى سلطة فى المنظمة وله صلاحية اتخاذ القرارات فى جميع القضايا التى تنص عليها الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف. يعد المجلس العام بمثابة مجلس إدارة المنظمة، ويضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، ويشغل سلطة المجلس الوزارى فيما بين دورات انعقاده ويتولى وضع القواعد التنظيمية ، ووضع ترتيبات التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، ويشرف على إدارة جهاز تسوية المنازعات وآلية مراجعة السياسات التجارية للأعضاء، كما يتولى الإشراف على المجالس النوعية الفرعية التابعة له وهى مجلس السلع ، ومجلس الخدمات، ومجلس حقوق الملكية الفكرية، وبدورها يشرف كل مجلس على الاتفاقيات الخاصة به تحت إشراف المجلس العام.

احتوت اتفاقية «منظمة التجارة العالمية» على بنود لتسهيل عملية التبادل التجارى فيما بين الدول التى وقعت على الاتفاقية ، مع إلغاء أو تخفيف القيود التجارية وبعض البنود التى تنظم التجارة العالمية مثل:

- إزالة العوائق التى تعترض التجارة الدولية فى السلع الزراعية، وذلك من خلال تحويل القيود غير الجمركية «مثل الحصص والرسوم المتغيرة وأسعار الاستيراد الدنيا والتراخيص التقديرية» المفروضة على الورادات من السلع الزراعية إلى رسوم جمركية يتم الاتفاق عليها وربطها عند حد أقصى.

- تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات والمحاصيل الزراعية.

- تخفيض الدعم الذى تمنحه الحكومات للمزارعين ومنتجى السلع الزراعية.

- تخفيض الدعم المباشر الذى يقدم إلى الصادرات الزراعية فى الدول المتقدمة.

- تمنح الدول النامية معاملة تفضيلية من حيث حق دعم الاستثمارات الزراعية، ودعم تخفيض تكلفة تسويق الصادرات من المنتجات الزراعية.

- وضع إطار للقواعد والنظم والإجراءات لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات مع التنسيق الدولى مع المنظمات الدولية المعنية.

- المعاملة التفضيلية للدول النامية الأكثر معاناة من مشاكل النمو والمتسوردة للغذاء.

- وضع ضوابط تحرير التجارة فى السلع المصنعة.

- تشمل الاتفاقية أيضاً على بنود توافر معاملة خاصة لفئات معينة من الدول مثل الدول الداخلة حديثاً فى الاتفاقية، وصغار الموردين والدول الأقل نمواً.

- تحرير التجارة الخارجية فى قطاع الخدمات وإخضاعها لأسس التجارة متعددة الأطراف.

تضمنت الاتفاقيات أيضاً على بنود خاصة بحقوق الملكية المرتبطة بالتجارة، وحقوق التأليف والطباعة والمصنفات الفنية والأدبية، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية.

أخذت الدول الغنية على عاتقها مساعدة الدول النامية، وتعهدت بالمساعدة. فى الواقع الفعلى أخفقت دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD ليس فقط فى الوفاء بالتزاماتها الدولية المرتبطة بالمعونة الرسمية للتنمية (بلغت أكثر قليلاً من ٢,٠٪ من ناتجها المحلى الإجمالى عام ١٩٩٨، بالمقارنة بما وعدت به بأن يصل إلى ٧,٠٪)، ولكن أيضاً فى مجال الاستثمارات المباشرة التى وصلت فى بداية القرن الواحد وعشرين إلى حوالى مائة بليون دولار فى العام، هذا إذا استثنينا استثمارات

محافظ الأوراق المالية من أسهم وسندات. لقد أثر إعادة هيكلة اقتصاديات دول أوروبا الشرقية، وتحررها من النظم الشيوعية والاشتراكية، إلى امتصاص جزء كبير من معونات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الموجهة إلى الدول النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . كانت دول شرق آسيا أكثر المتأثرين بالمضاربات المالية والتغيرات الاقتصادية ، فواجهت أزمة اقتصادية ومالية فى نهاية العقد الماضى، بعد معدلات النمو المرتفعة التى حققتها فى بداية تسعينيات القرن الماضى.

فى مجال التعاون الاقتصادى بين الدول من أجل المنفعة المشتركة وتعزيز القوة، كتب فرانسيس فوكوياما فى كتابه «نهاية التاريخ وخاتم البشر» :(الواضح أنه على جميع الدول أن تسعى إلى القوة حتى تحقق أهدافها القومية، حتى لو كانت هذه الأهداف هى مجرد البقاء. بهذا المعنى يكون السعى وراء القوة عاماً، غير أن معناه يضحى تافهاً . الوضع يختلف متى قلنا إن كل الدول تسعى إلى زيادة قوتها إلى أقصى حد خاصة قوتها العسكرية. إذ كيف يمكن أن يفيدنا الحديث عن دول معاصرة مثل كندا أو أسبانيا أو هولندا أو المكسيك إن وصفناها بدول تسعى إلى زيادة قوتها إلى أقصى حد؟ إن كل منها بطبيعة الحال يريد أن يكون أكثر ثراء، غير أن الثروة مطلوبة من أجل الاستهلاك الداخلى لا لمجرد تعزيز قوة الدولة إزاء جيرانها. والواقع أن هذه الدول على استعداد لمؤازرة النمو الاقتصادى لجيرانها لأن ازدهارها هى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بإزدهار جيرانها). ويطرح هنا سؤال عن أسباب تداعى التعاون الاقتصادى بين الدول العربية - وهى دول جوار يربطها لغة واحدة ، وديانات مشتركة، وثقافات متقاربة - مما يؤدى إلى ضعف قوتها الاقتصادية ككيان عربى، وضياع أمل منشود من قبل شعوبها لدعم القومية العربية. الإجابة تتمثل فى النظم التى تسعى إلى مصلحتها الشخصية ، وإلى المنافع التى تعود إليها على المدى القريب، دون مراعاة للمصلحة القومية أو الخطط الاستراتيجية على المدى البعيد خاصة بعد نضوب الثروات الطبيعية التى تستنزف مع مرور الزمن.

كشفت البيانات الإحصائية الصادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عن تحسن طفيف فى إجمالى الناتج المحلى Gross Domestic Product للدول العربية

جميعاً عام ٢٠٠٢ مقارنة بالعام الأسبق، حيث سجل حوالى ٧١٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢ مقابل ٧٠٩ مليار دولار عام ٢٠٠١ ، بنسبة نمو بلغت ١,٢٪ . جاءت المملكة العربية السعودية على رأس القائمة فى إجمالى حجم الناتج المحلى الذى وصل إلى ١٨٨,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٢ مقابل ١٨٣,٠ مليار دولار عام٢٠٠١ تليها مصر والذى بلغ إجمالى ناتجها المحلى ٨٦,١ مليار دولار عام ٢٠٠٢ مقابل ٩١ مليار دولار عام ٢٠٠١ - ويرجع هذا النقص إلى انخفاض قيمة العملة المحلية بالنسبة للدولار. سجلت جيبوتى أقل ناتج محلى فى الدول العربية حتى بلغ إجمالى ناتجها ٥٩٢ مليون دولار فقط عام ٢٠٠٢ . أما بالنسبة لمتوسط الدخل فى الدول العربية فقد انخفض المتوسط العام انخفاضاً طفيفا عام ٢٠٠٢ فوصل إلى ٢٤٣٣ دولار للفرد فى السنة، مقابل ٢٤٦٠ دولار فى العام الأسبق، حيث كانت معدلات نمو السكان أكبر من معدلات النمو الاقتصادى. كان أكبر متوسط لدخل الفرد فى الدول العربية من نصيب قطر والذى بلغ حوالى ثلاثون ألف دولار فى عام ٢٠٠٢ ، بينما كان الموريتانى الأفقر دخلاً، فقد بلغ دخله ٣٣٤ دولار فى نفس العام. أكدت مؤشرات حركة تجارة جميع الدول العربية مع دول العالم، بطء نمو الصادرات والذى تحرك حول الواحد فى المائة، بينما كانت الواردات تتزايد عاماً بعد عام حيث بلغت نسبة زيادتها حوالى ٦٪ ، وذلك يعكس تزايد العجز التجارى العربى نتيجة لتزايد الواردات من السلع الغذائية والملابس الجاهزة والمنسوجات بصفة خاصة ، بما يكشف الأسباب الحقيقية للفجوة الغذائية فى بعض الدول العربية، والتناقضات الواضحة فى الطاقات الإنتاجية وعدم تنوعها، وتشابهها بين الدول العربية، وانخفاض معدلات التنمية، وغياب المشروعات المشتركة لتحقيق التكامل فى المجالات الاقتصادية المختلفة.

أما بالنسبة للتجارة العالمية فإن الحجم العالمى لتجارة السلع قد زاد من ٣٪ فى عام ٢٠٠٢ إلى حوالى ٤,٧٪ عام ٢٠٠٣ ، ويرجع هذا التحسن إلى الطلب على الاستيراد من جانب الدول النامية خاصة الدول الأسيوية، وكذلك إلى الدول التى تحولت من الاقتصاد الاشتراكى إلى الاقتصاد الحر. يرتبط الحجم العالمى للتجارة

بالإنتاج الكلى للمصنعين، الذين واجهوا سعات زائدة فى قدرات الإنتاج أي تشغيل غير كامل لوحداتهم الإنتاجية فى مجالى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ عام ٢٠٠٢. بالرغم من هذه الانتكاسة ، فإن السوق العالمى للتجارة قد بدأ فى الانتعاش فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٣ بنهوض التصدير السلعى فى البلاد المصنعة المؤثرة على السوق العالمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من جراء تخفيض عملتها (الدولار) مقابل تقدم العملات الصعبة الأخرى مثل اليورو والجنيه الإسترلينى والين اليابانى ، مما نتج عنه زيادة حجم صادراتها بنسبة قد تصل إلى حوالى ٧٪ عام ٢٠٠٤. من المتوقع أيضاً أن يزيد حجم التبادل التجارى لدول أوروبا الغربية، واليابان بنسبة ٦٪ فى نفس العام، مما يؤدى إلى زيادة الحجم العالمى للتجارة.

يبين الجدول رقم (٥) بعض البيانات الاقتصادية لأكبر عشر دول لها ناتج قومى فى عام ٢٠٠١ ، حيث تأتى الولايات المتحدة الأمريكية على رأس القائمة بإجمالى ناتج قومى يقرب من العشرة آلاف بليون دولار، أما بالنسبة للناتج القومى للفرد فقد احتل المواطن الأمريكى المركز الأول بين سكان دول العالم. إذا كانت الصين تحتل المركز الثانى فى إجمالى الناتج القومى السنوى لزيادة عدد سكانها الذى يبلغ ١٢٧٣ مليون نسمة، إلا أن الناتج القومى للفرد فى نفس العام لم يتعدى ٣٦٠٠ دولار. يبين الجدول رقم (٦) نفس البيانات الاقتصادية لبعض دول الشرق الأوسط، حيث احتلت الدول العربية المصدرة للبترول أكبر ناتج قومى للفرد، أما بالنسبة لإجمالى الناتج القومى السنوى فقد تباينت الأرقام نتيجة للتفاوت الكبير فى عدد السكان الذى بلغ فى مصر حوالى سبعين مليون نسمة ، بينما لم يصل عدد السكان فى دولة قطر إلى مليون نسمة.

جدول رقم (٥) البيانات الاقتصادية لأكبر عشر دول لها ناتج قومى لعام ٢٠٠١.

الدولة	عدد السكان مليون نسمة	المساحة مليون كم٢	الناتج القومى بليون دولار	الناتج القومى للفرد دولار/ سنة
الولايات المتحدة	٢٧٨,١	٩,٦٣	٩٩٦٣	٣٦٢٠٠
الصين	١٢٧٣,١	٩,٦٠	٤٥٠٠	٣٦٠٠
اليابان	١٢٦,٨	٠,٣٨	٣١٥٠	٢٤٩٠٠
الهند	١٠٣٠,٠	٣,٢٩	٢٢٠٠	٢٢٠٠
ألمانيا	٨٣,٠	٠,٣٦	١٩٣٦	٢٣٤٠٠
فرنسا	٥٩,٦	٠,٥٥	١٤٤٨	٢٤٤٠٠
بريطانيا	٥٩,٦	٠,٢٥	١٣٦٠	٢٢٨٠٠
إيطاليا	٥٧,٧	٠,٣٠	١٢٧٣	٢٢١٠٠
البرازيل	١٧٤,٥	٨,٥١	١١٣٠	٦٥٠٠
روسيا	١٤٥,٥	١٧,٠٨	١١٢٠	٧٧٠٠
العالم	٦١٥٧	٥١٠	٤٣٦٠٠	٧٢٠٠

obeikandl.com

جدول رقم (٦) البيانات الاقتصادية لبعض دول الشرق الأوسط لعام ٢٠٠١.

الدولة	عدد السكان مليون نسمة	المساحة مليون كم٢	الناتج القومى بليون دولار	الناتج القومى للفرد دولار/ سنة
إيران	٦٦,١	١,٦٥	٤١٣	٦٣٠٠
مصر	٦٩,٥	١,٠٠	٢٤٧	٣٦٠٠
سوريا	١٦,٧	٠,١٩	٥١	٣١٠٠
المملكة العربية السعودية	٢٢,٨	١,٩٦	٢٣٢	١٠٥٠٠
إسرائيل	٥,٩	٠,٠٢	١١٠	١٨٩٠٠
الإمارات العربية	٢,٤	٠,٠٨	٥٤	٢٢٨٠٠
الكويت	٢,٠	٠,٠٢	٢٩	١٥٠٠٠
قطر	٠,٨	٠,٠١	١٥	٢٠٣٠٠
سلطنة عمان	٢,٦	٠,٢١	٢٠	٧٧٠٠
ليبيا	٥,٢	١,٧٦	٤٥	٨٩٠٠
الأردن	٥,٢	٠,٠٩	١٧	٣٥٠٠

obeikandi.com